

**ملخص:**

تسعى هذه الدراسة إلى توثيق تاريخ مبادرة إصلاح التعليم (التعليم لمرحلة جديدة) في دولة قطر (1999 – 2016)، عبر المنهج الوصفي التحليلي لعرض الأسس التي بُنيت عليها المبادرة، مُثَلَّةً في معايير المناهج، إضافة إلى المنهج الاستقرائي الذي كان أداتنا للوصول إلى استنتاجاتٍ عملية، حول ما أحاط المبادرة من تحديات.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تؤرخ لمرحلة من مراحل التعليم الأساسي في دولة قطر، وتعرضُ نموذجاً عربياً في محاكاة التجارب التعليمية الغربية، ومدى نجاح تلك المحاكاة في مجتمع عربي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستفادة من التجارب الجديدة، شريطة أن تحظى بدراسة جدوى عميقة وشاملة.

كلمات مفتاحية: إصلاح؛ التعليم؛ قطر؛ مبادرة؛ معايير المناهج.

**Abstract:**

This study seeks to document the history of the education reform initiative (education for a new phase) in the State of Qatar (1999-2016), through the descriptive, analytical and inductive approach to present the foundations on which the initiative was built, represented in the curricula standards.

The importance of the study is that it dates à stage of education, and the study concluded the importance of benefiting from new experiences, provided that it has a deep and comprehensive feasibility study

Keywords: Repair; education; Qatar; initiative; Curriculum standards.

**تاريخ مبادرة إصلاح التعليم****في دولة قطر.**

History of the Education Reform  
Initiative in the State of Qatar

أمانى عاطف\*

جامعة قطر - دولة قطر

a.atf@edu.gov.qa

## مقدمة:

ويظهر لنا مما تقدّم أن الإصلاح: هو إحداث التحوّل الإيجابي المقصود والمتدرج دون المسّ بالثوابت والأصول، وهو يتضمن تغييراً جزئياً لكنه مؤثر على المستوى المعنوي والحسي للمستفيد منه. وإذا أسقطنا هذا المعنى على ميدان التعلّم والتعليم سنجد الإصلاح في مفهومه الاصطلاحي لن يبعد كثيراً عن المعنى اللغوي، فإصلاح التعليم هو تجويده وتقويمه وإزالة سلبياته بشكلٍ متدرج مدروس دون المساس بثوابته، مما ينعكس أثره إيجاباً وعمق على أطراف العملية التعليمية (الطالب، المعلم، المنهج)، خاصة وأن التغيير المستمر في مجالات الحياة يتطلّب عقولاً واعية تُعين المتعلّم على إدراك ما يحدث حوله من متغيرات.

من سنن الله في الكون: التغيير والتجدد المستمر، لا على مستوى الظواهر والمجتمعات وحسب، بل حتى على مستوى المعارف والعلوم، وهو الأمر الذي لا يحدث فجأة؛ بل على مراحل يُبنى بعضها إثر بعض، تحكمها وتحفزها متغيرات وثوابت وتحوّلات تؤدي إلى إحداث تغيير عميق في فترة محدودة - سواء على الصعيد البيئي أو التكنولوجي أو الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو التعليمي أو التربوي - فتكون تلك التحوّلات علامة فارقة تميز من خلالها كل عصر، وأطره وخصائصه التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية المختلفة، الأمر الذي ينعكس على مجال التربية والتعليم.

## 1. مفهوم الإصلاح

### 1. تاريخ إصلاح التعليم خلال القرون الأخيرة:

إن التغيير الذي يطرأ على المجتمعات سياسياً واجتماعياً لا بد أن يظهر أثره على السياق التعليمي أيضاً لتلك المجتمعات، لأن التعليم بحد ذاته قوة تغذي الاقتصاد والسياسة وسوق العمل، ومؤشّر على المستوى الحضاري والفكري والثقافي والعملي لأي مجتمع، لذا يبدو أن الجانب الاقتصادي والسياسي هيمن على توجهات إصلاح التعليم في القرن التاسع عشر الميلادي؛ فقد هدفت دعوات إصلاح التعليم حينها إلى إعداد أبناء الطبقات الفقيرة لحياة المجتمع الحديث ومتطلباته في سوق العمل، وكان الاهتمام في مرحلة التغيير تلك يركز على أمرين (Rostom, 2010):

أحدهما تغيير محتوى المادة الدراسية والخبرات التي يكتسبها الطالب، والثاني: الاهتمام باحتياجات المجتمع ومتطلباته، لذا كان التركيز كبيراً على قيمة الاختبارات والتقييمات، ونرى أن السبب في ذلك قد يكون بسبب شدة المنافسة بين الطلبة وكثرة عددهم، مع محدودية الخيارات المتاحة أمامهم، سواء من حيث أنواع التخصصات أو الجامعات، فكان لا بد من إجراء تقييمات صارمة يُعتمد على نتائجها لانتقاء الأفضل من بين الطلبة، كما نرى أن التركيز على الاختبار وحده كقيمة - تحدد

يقع المعنى اللغوي لكلمة (الإصلاح) في لسان العرب تحت الجذر (صَلَح)، والصُلح ضد الفساد، و(الإصلاح) نقيض (الإفساد)، ويُقال أصلح الشيء: أقامه (ابن منظور، 1414هـ)، وفي معجم الدوحة التاريخي: يأتي الإصلاح بمعنى إزالة فساد الشيء، وهو العناية والرعاية، وإصلاح الطريق يكون بتقويمه وتسويته، وإصلاح الفرد يكون بتهذيبه وتزكيته. (معجم الدوحة التاريخي، 2023).

والإصلاح Re-Form مفهوم اجتماعي/ اقتصادي ظهر في أوروبا أواخر القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، حيث تكوّنت حركات إصلاحية طالبت بتحسين أوضاع العمال الاقتصادية والاجتماعية آنذاك، ثم توسّع مفهوم الإصلاح ليشمل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على شكل حركات إصلاحية Reformation تنادي بتحسين الأنماط المجتمعية، وإزالة المساوئ وعدم التوافق بين أفراد المجتمع دون تغيير أوضاعه الأساسية، لذا يحمل الإصلاح في معناه سعياً للتغيير التدريجي لإجراء إصلاحات جزئية من طبيعتها المحافظة على الوضع الراهن وتقويته. (بدوي، 1982).

- حركة القياس محكي المرجع - Criterion Referenced Measurement وهي تركز على أن جوانب تعلم الطلاب: المعرفية والوجدانية والمهارية يمكن قياسها بتحديد مخرجات للأداء في صورة محكات لتقييم مدى إنجاز المتعلمين، مما يعد تمهيداً لفكرة تقويم الأداء.
- حركة التعلم من أجل التمكن Mastery Learning: وهي تهتم بتحديد الوحدات الدراسية للمقرر الدراسي، وتحديد أهداف تعليمية لكل وحدة، وبضرورة تمكن الطالب من أهداف الوحدة قبل الانتقال إلى الوحدة التالية.
- حركة التربية القائمة على الكفايات Competency Based Education: وهي تقوم على تحديد مخرجات للتعلم في صورة كفايات وأنشطة أساسية ينبغي أن يتدرب المعلمون على إتقانها.
- حركة مخرجات التعلم Learning Outcomes: ظهرت مع بداية التسعينات من القرن العشرين، ونادت بضرورة تحديد نواتج تعلم يتمكن المتعلمون من إظهارها في نهاية الخبرات التعليمية التي يمرون بها، على أن تكون تلك المخرجات في صورة أداءات performance أو أفعال Actions .

وبتأمل تلك الحركات الإصلاحية في التعليم نرى أنها جاءت بحيث يكمل كل منها ما ينقص سابقه، فانتقلت تدريجياً من الاهتمام بالأهداف والغايات العامة والخاصة إلى الاهتمام (بالمتعلم) نفسه، وقياس ما اكتسبه من معارف وخبرات عبر تحديد نواتج التعلم — لا أهدافه — مما يعكس تطور الرؤية إلى مفهوم التعليم، فأصبح يركز على (الطالب) مما يستدعي الاهتمام بالوسيلة أو الطريقة التي يُكتسب بها التعلم، لذا شهدت تلك الفترة اهتماماً واسعاً بطرائق التدريس، والإستراتيجيات الميسّرة للتعلم.

ولعل أبرز التجارب التعليمية العالمية في إصلاح التعليم هي التجربة الغربية الأمريكية، والتي حاكمتها العديد من الدول

مستوى الطالب - لا يعبأ (بمفهوم الفروق الفردية) بل حصر استحقاق التعليم للمتميزين والنابعين وحسب ممن يستطيعون اجتياز الاختبارات الصعبة بكفاءة عالية، وهذا ما يعكس الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي السائد في تلك الفترة التاريخية، وهي (وصول الطالب المتميز) إلى القمة بغض النظر عن الوسط الاجتماعي الذي جاء منه، وهو نهج ديمقراطي جديد بالنسبة للسياق الاجتماعي السائد آنذاك، لذا نعتقد أن مخرجات التعلم في تلك الفترة استطاعت إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي المأمول، وتحقيق المساواة والعدالة التي بحثت عنها الطبقة الوسطى، وطالبت بها في قرون سابقة.

بعد الحرب العالمية الثانية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، استشعرت العديد من الدول ومنها اليابان وألمانيا أهمية إصلاح النظام التعليمي فكان دافعها للإصلاح والتغيير، وكذا الأمر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ففي

عام 1918م شُكِلَت الجمعية القومية للتربية The National Education Association والتي أصدرت تقريرها "المبادئ الأساسية The Cardinal Principles، والذي طالب بضرورة تنظيم التعليم الثانوي من أجل تعليم أفضل في القرن العشرين. (المهدودي، 2014)، كما شهدت الخمسينات من القرن الماضي وحتى التسعينات منه عدداً من حركات إصلاح التعليم في أنظمتها التعليمية، ومن أبرز هذه الحركات: حركة الأهداف التعليمية، وحركة القياس محكي المرجع، وحركة التعلم من أجل التمكن، وحركة الكفايات التعليمية، وحركة نواتج التعلم، ونوضح كل منها كما يلي (المهدودي، 2014):

- حركة الأهداف التعليمية: وهي حركة تؤمن بأن لكل من جوانب التعلم الأساسية المعرفية والوجدانية والمهارية (غايات وأهداف) فالغايات عبارة عن أهداف عامة يحققها المتعلم في نهاية المرحلة الدراسية، أما الأهداف فيُقصد بها الأهداف التعليمية الإجرائية السلوكية التي لابد أن تُشاهد لتقاس ويُلمس أثرها على المتعلم.

شرق العالم ووسطه، لذا سنوليها جانباً من الاهتمام، كونها المصدر الرئيس الذي اعتمدت عليه دولة قطر في إصلاح التعليم.

ففي عام 1981 تأكدت الولايات المتحدة من أن الخطر يحيط بنظامها التعليمي مما يهدد قوتها السياسية والاقتصادية المطبقة على العالم، بعد أن أظهرت نتائج تقرير اللجنة القومية للتميز في التعليم **The National Commission On Excellent In Education**، "ضعف التحصيل الأكاديمي للطلبة، والقبول بمستويات متدنية من أداء الطلاب في الجامعات والكليات (محمود، 2009)، مما يشكل خطراً على مستقبل أمريكا الاقتصادي والمعرفي والسياسي بسبب ضعف تعليم أبنائها وتدني تحصيلهم في العلوم والرياضيات على وجه الخصوص، كما يعني ذلك أن مخرجات طلبة التعليم الأمريكي لا تتناسب ومتطلبات التطور العلمي والحضاري المنشود، ويسبب ذلك كله تهديداً خطراً - كما وصفه التقرير - على مكانتها العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية"، ولأهمية الأمر تكونت تلك اللجنة بتكليف من الرئيس الأمريكي ريجن في 1981 وترأسها وزير التعليم حينها لدراسة نظام التعليم في الولايات المتحدة، بغرض تقديم مقترحات لإصلاح التعليم، واستغرقت اللجنة إعداد تقريرها ثلاث سنوات، فقدمته في عام 1983 معنونه إياه: أمه في خطر ( **Nation at Risk**) موضحة أن الخطر القادم يترصد أمريكا من داخلها لا من أعدائها في الخارج في إشارة إلى انحدر مستوى التعليم، وكانت أبرز توصيات ذلك التقرير (رفع سقف متطلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي، وضرورة تبني المؤسسات التعليمية معايير عالية المستوى وقابلة للقياس، إضافة إلى رفع كفاءة المعلم لضمان التدريس بفاعلية في ضوء المعايير الجديدة) (التونسي، محمد، و زبار، 2012).

ترتب على ذلك التقرير الاستمرار في حركة إصلاح التعليم في الولايات المتحدة من خلال تكوين اللجان وإعداد الأبحاث والتقارير، ففي عام 1992 بدأ المجلس القومي للمعايير التربوية والاختبارات مهام عمله رافعاً وثيقة المعايير القومية للتعليم الأمريكي إلى الكونجرس، مقترحاً إنشاء مجلس المعايير القومية **The National Education Standards and Assessment Council (NESAC)**، وذلك لاعتماد معايير المحتوى والأداء كمحركات لعمليات التقييم، ثم في عام 1994 صدرت وثيقة بعنوان "أهداف عام 2000 قانون تعليم أمريكا"، والذي نص على الأهداف القومية للتعليم، وضرورة وضع معايير مستويات عليا لجميع الطلبة، وأن تتغير مناهج التعليم وأنظمة التقويم في الولايات المتحدة، وبحلول عام 2000 ظهر قانون "يجب ألا يترك أي طفل بدون تعليم" (أو **No Child Left Behind**) الذي يدعو إلى التعليم المتميز للجميع، والتطبيق الشامل للمعايير التربوية. (مؤلفون، 2016). وخلصت التجربة الأمريكية في إصلاح التعليم إلى مجموعة من الأدبيات التي تعد أساس إصلاح التعليم في الولايات المتحدة، تأثرت بها الدول العربية، مثل مصر 2002 والمغرب 2002 وقطر 2003 والإمارات وعمان 2001 والسودان 2003 والبحرين 2008، على اعتبار أنه التوجه الأكثر حداثة، نوجز تلك الأدبيات كتابي (التونسي، محمد، وزبار، 2012).

- نظام التعليم: إحداث تغيير جذري في جوهر التدريس من حيث المنهج والكتب المدرسية وطرق التدريس ووسائل التعليم) مما يتطلب وضع معايير تحدد ما ينبغي على الطلبة معرفته والقيام به، وسارت على النهج نفسه كل من الصين وسنغافورة، وكوريا وكندا وأستراليا.

- الإدارة المدرسية: تجديد هيكل الإدارات المدرسية بحيث تكون أكثر استقلالية لتحقيق مستويات عالية من أداء الطلاب محلياً، وتطبيق مبدأ (المحاسبية والمساءلة) بحيث يقاس

اختبار الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات، ويتقدم له طلبة الصفين الرابع والثامن لاختبارهم في مجالي العلوم والرياضيات، إضافة إلى اختبار قياس مدى تقدم القراءة في العالم PIRLS لدى طلاب الصف الرابع.

وتتيح نتائج تلك الاختبارات إعادة النظر في طبيعة إصلاح النظام التعليمي في المجتمعات، حيث تعد تلك الاختبارات الدولية الموحدة محكات رسمية عالمية Global Benchmarks محايدة لقياس مدى اكتساب الطلبة للعلوم والمعارف والمهارات في دولة ما مقارنة بدول العالم، ويُنظر إليها كمؤشرات موضوعية على جودة التعليم الوطني، إذ يُستفاد من نتائجها لمقارنة نتائج تعلم الطلبة بين الدول، وأصبحت تلك المؤشرات والمحكات العالمية جزءاً هاماً يؤخذ في الحسبان عند تطوير المناهج الوطنية في كثير من الدول - منها دولة قطر - مما يعكس قوة نظام التعليم في بلد أو تراجعه، فدفع ذلك الحكومات إلى تقنين المناهج، وتوحيد الكتب الدراسية وخبرات التعلّم في القطر الواحد، وبذلك تحولت استقلالية التعليم في الولايات المتحدة إلى (حكومية) أي تحت إشراف ومتابعة الحكومة.

### 1. إصلاح التعليم في دولة قطر

يخضع التعليم في العالم كله إلى تحولات سريعة تنعكس على مضامينه ومناهجه وأساليب عرضه للمتعلّمين، مما يتطلب إجراء إصلاحات تربوية معاصرة لا تغفل الجوانب النفسية والاجتماعية والمعرفية والوجدانية والإبداعية للمتعلّم، من أجل تطوير قدراته الذهنية والتعليمية، مما يجعله قادراً على التأقلم مع السياق الفكري والعربي والثقافي السائد في المجتمع، فينشأ مواطن متأقلم في مجتمع المعرفة، متمسك بهويته وثقافته، متقبل لثقافة الغير، مرتفع الحس الوطني، مؤهل لخوض غمار الحياة بما اكتسبه من مهارات القرن الواحد والعشرين (بوعناني وزغبوش، 2015)، وهذا ما آمنت به دولة قطر فأطلقت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي مبادرة إصلاح التعليم منذ تسعينات

نجاح المعلمين والإدارة المدرسية على أساس تقدّم الطلبة في تحقيق تلك المعايير،

- المعلم: رفع كفاءة المعلم بما يمكنه من التدريس في ضوء المعايير، وتطوير إستراتيجياته ووسائله في التقييم من خلال تدريب موجه ومحدد الأهداف.

- الطالب: تحفيز الطلبة للوصول إلى معدلات عالية في تحقيق المعايير المستهدفة، وتزويدهم بالتغذية الراجعة عن تعلّمهم، ومدى اقترابهم من تحقيق المعايير، وجمع بيانات محددة حول مدى اكتسابهم للمهارات والمعارف الضرورية للدراسة والعمل، وتوفيرها لهم ولأسرهم.

بتأملنا تلك الأدبيات تجدها أحاطت بطرفي عملية التعليم (المعلم والمتعلم) إضافة إلى الأطراف الإدارية المسؤولة عن الإدارة والتنظيم وقيادة التعليم (نظام التعليم، إدارة المدرسة)، مما يعني أن (إصلاح التعليم) لا يمكن أن يتم دون تعديلات في نظام التعليم نفسه، والإدارات المنبثقة منه، وإعطائها جزء من الصلاحيات، وتحميلها جانب من المسؤولية للعمل بشكل أعمق، مع المتابعة المنظمة والمسؤولة، والمحاسبية الواعية، مما يعني التحرر من النظام التقليدي للقيادة المركزية في التعليم.

مضت عجلة إصلاح التعليم في الولايات المتحدة وفق تلك الأدبيات التي خطط لها منتهجة مبدأ استقلالية الإدارة المدرسية فيما يختص بالتعليم والتقييم، إلا أن ديدن الحياة المتسم بتغيير الأولويات وما يترتب عليه من تغيير الأهداف جعل الولايات المتحدة تقف مرة أخرى وقفة مراجعة تبني عليها رؤية جديدة في إصلاح التعليم، حيث أدى ظهور الاختبارات الدولية التي تهدف إلى تطوير الخطط والبرامج الدراسية لتحسين عملية التعليم والتعلم. (هيئة التقييم، 2014) مثل: اختبار البرنامج الدولي لتقييم الطلبة PISA، لتقييم الطلبة في (القراءة والرياضيات والعلوم) للطلاب الذين تبلغ أعمارهم (15 عاماً)، واختبار الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات TIMSS، وهو

(مؤلفين، 2016)، وهذا يعني أن الإصلاح السياسي يتبعه بالضرورة إصلاح تعليمي.

وتعتبر تجربة المدارس النموذجية أو العلمية أو المطور هي الممهد الأساس لتطبيق المرحلة الثانية من مراحل الإصلاح التربوي في دولة قطر، حيث سمحت وزارة التعليم لتلك المدارس بإعداد منهج تعليمي خاص - بالتعاون مع خبراء كنديين ولبنانيين - يركز على تدريس المواد العلمية كالعلوم والرياضيات - إلى جانب اللغة العربية والدراسات الإسلامية - وعليه صُممت مناهج التعلم بحيث تشرك الطلبة في تعلم نشط، وتضمن للطلبة اكتساب مهارات القرن الواحد والعشرين كالبحث والتقصي، وحل المشكلات، والتفكير الناقد، كما أشركت الطلبة في برامج علمية ومجتمعية متنوعة كانت مختلفة عما ساد ثقافة التعليم في قطر آنذاك - كإكتساب الساعات من خلال العمل التطوعي المجتمعي، إذ لا يتخرج الطلبة من تلك المدارس ما لم يحرزوا عدداً معيناً من الساعات المكتسبة عبر تقديمهم أعمالاً تطوعية مجتمعية، الأمر الذي يفَعِّل علاقة الشراكة بين المدرسة والمؤسسات الفاعلة في المجتمع كالمستشفيات، ومؤسسات الاتصالات وغيرها، ما يعني استفادات قطر من تجربة استقلالية التعليم التي تبنتها أمريكا. (موقع سيدات قطر Qatar Woman، 2019).

### 2.3. المرحلة الثانية 2004-2015 (المدارس المستقلة)

ويميز المرحلة الثانية من مراحل إصلاح التعليم في دولة قطر تبني فكرة (المدارس المستقلة) التي أتاحت للمدارس رسم سياساتها، وتصميم الكتب الدراسية للمواد المختلفة في إطار (وثيقة معايير المناهج الدراسية).

وأول من دعا إلى فكرة المدارس المستقلة أو التعاقدية فلاسفة الاقتصاد السياسي، حيث وضَّح كل من آدم سميث 1776، وستيوارت ميل عام 1859 بأن واجب الدولة يجب أن يقتصر على تقديم الدعم المادي إلى المدارس وأولياء الأمور المعسرين لمساعدتهم في نفقات تعليم أبنائهم. (مؤلفين، 2016)، وطبق هذا النظام بالفعل في كندا وأستراليا إضافة إلى الولايات

القرن العشرين، حيث مرت المبادرة بثلاث مراحل رئيسة يمكن إيجازها كالتالي:

### 1.3. المرحلة الأولى 1998 – 2003 (المدارس المطوّرة)

بدأت بإنشاء مدرستين ثانويتين إحداهما للبنات وهي (مدرسة البيان الثانوية للبنات)، والأخرى للبنين وهي مدرسة (عمر بن الخطاب الثانوية للبنين)، وأطلق عليهما مسمى المدارس (النموذجية أو العلمية أو المطوّرة) بإشراف وزارة التعليم آنذاك، إضافة إلى دعم مباشر من الديوان الأميري وهو المقر الرئيسي للحكم في دولة قطر، وحلقة الوصل بين القيادة وكافة الأجهزة الحكومية وغير الحكومية في الداخل والخارج، (موقع سيدات قطر Qatar Woman، 2019)، وكان السبب المباشر لإنشاء هاتين المدرستين هو تهيئة المتميزين من الطلبة الحاصلين عن نسب مئوية لا تقل عن 90% في الصف التاسع. لتهيئتهم من أجل استكمال دراستهم الجامعية في جامعات المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر، وهي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في قطر سنة 1995، ذات تمويل ذاتي ودعم حكومي تسعى إلى دعم جهود دولة قطر للانتقال من الاقتصاد القائم على البترول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، لذا تركز المؤسسة على التعليم، من خلال البحوث واستقطاب الجامعات العالمية مثل جامعات (تكساس، جورج تاون، كارنيجي ميلون، نورث وسترن، ويل كورنيل وغيرها)، لتمكين الشباب من اكتساب المهارات والسلوكيات الضرورية لسد حاجة دولة قطر من سوق العمل في التخصصات الهامة في الاقتصاد والعلوم. (نبذة عن مؤسسة قطر، 2020)، لحاجة الدولة إلى طلبة من ذوي اختصاصات تناسب احتياجات سوق العمل في مجال الاقتصاد والبترول وغيرها، والجدير بالذكر أن الذي ساعد على بدء خطوات إصلاح التعليم هو تغير القيادة العليا للدولة عام 1996، حيث جاء الأمير الجديد حينها (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني) برؤية تنموية على كافة الصُّعد السياسية والاقتصادية والثقافية، مما تطلب تغييراً وإصلاحاً للتعليم يواكب هذه الرؤية الجديدة ويتوافق ومتطلباتها وانفتاحها على العالم.

2004، ثم توالى الأفواج وصولاً إلى الفوج السابع عام 2010م. (مؤلفين، 2016)

ارتكز حجر أساس إصلاح التعليم في هذه المرحلة هو وضع إطار لمناهج المواد الأربع الرئيسة (العلوم والرياضيات واللغتين العربية والإنجليزية) وإطار المنهج Curriculum Framework وفق ما عرفته اليونسكو (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، 2016) فهو وثيقة عامه تضع ما تؤكد الرؤية الوطنية لقطر 2030، ورؤى الاقتصاد والسياسة التربوية في سياق المنهج الدراسي، وتساعد هذه الوثيقة في تحديد الغايات الكبرى والأهداف العامة للمنهج الدراسي في مراحل التدريس المختلفة، ويشرح الفلسفة التربوية التي تكمن وراء المنهج المدرسي، وأساليب التعليم والتعلم، وأساليب التقويم وأدواته، وترسم الخطوط الأساسية لبنية المنهج المدرسي وما يتضمنه من مواد دراسية، كما تحدد الزمن المخصص لتعليم المواد الدراسية في كل صف وكل مرحلة، وتوفر توجيهات لوضعي ومطوري محتوى المواد الدراسية ومضامينها ومؤلفي كتبها الدراسية ومدرّبي المعلمين، وتحدد متطلبات تطبيق المنهج ومتابعة تنفيذه وتقويمه (وزارة التعليم، 2018).

ساعد تحديد وضع الإطار العام لمنهج كل مادة دراسية على وضع (معايير المحتوى) الخاص بها للمواد الأساسية الأربعة: (اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم)، ثم امتدت في عام 2010 - 2015 لتشمل معايير مناهج (الدراسات الاجتماعية، والدراسات الإسلامية والتربية البدنية، وعلوم التكنولوجيا، والتربية البصرية).

ونقصد بمعايير المحتوى وفق وثيقة المعايير القطرية: عبارات تصف ما يُتَوَقَّع من الطالب معرفته والقيام به ضمن مجال بحث معين أو مادة دراسية محددة في المستويات (الصفوف) الدراسية المختلفة (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، 2016)، حيث تتفق تلك المعايير والتوقعات الدولية وما يجب أن يتعلمه الطالب ويكتسبه ويتقنه من مهارات يوظفها بكفاءة في نهاية الصف الدراسي، كما أنها تضع تصوراً مثلاً لما يجب

المتحدة، إذ سُمح للمدارس بالاستقلالية في اتخاذ القرارات التعليمية الخاصة بالمنهج التعليمي وتصميم الكتب المدرسية على مستوى الولاية. (مؤلفين، 2016)، وفي ضوءها طُبِّقَت التجربة في مدارس دولة قطر وأطلق عليها (المدارس المستقلة) منذ عام 2003-2015 والتي تقوم على مبادئ أربعة هي الاستقلالية، والتنوع والمحاسبية والحرية.

في عام 2001 كلف القادة في قطر مؤسسة راند الأمريكية بمهمة دراسة وضع التعليم في قطر بغرض تطويره، وقدمت في تقريرها ثلاث مقترحات عرضتها على القيادة وهي: الإصلاح من خلال وزارة التعليم، تطبيق نموذج المدارس المستقلة، نظام القسائم التعليمية، واختارت قيادة قطر الخيار الثاني وهو (تطبيق نموذج المدارس المستقلة) وهي مدارس تمولها الدولة تتمتع باستقلالية من حيث الرؤية والرسالة، وتعيين الموظفين الإداريين والأكاديميين، وإعداد الكتب المدرسية للمواد المختلفة، وهي تلتزم بمعايير المناهج للمواد الدراسية، وتنفذ أهدافها ورؤاها في ضوء الالتزام المنصوص عليه في العقد المبرم بينها وبين المجلس الأعلى للتعليم، ظهرت المدارس المستقلة في 2003 فشملت بضعة مدارس حيث تحولت من مدارس حكومية إلى مدارس مستقلة، وعاماً بعد عام تحولت باقي المدارس الحكومية بالتدريج إلى مدارس مستقلة مع نهاية عام 2010.

وبالفعل أنشئ المجلس الأعلى للتعليم حينها تحت شعار (تعليم لمرحلة جديدة)، وهو يعد السلطة العليا المسؤولة عن رسم السياسة التعليمية بدولة قطر، تخطيطاً وتنفيذاً، ويتضمن ثلاث هيئات تنفيذية تتحمل المسؤولية المباشرة لإتمام أهداف خطة التطوير، هي: هيئة التعليم: الجهة المسؤولة عن دعم إنشاء المدارس المستقلة والإشراف على أدائها. هيئة التقييم: الجهة المخولة بإجراء وتطوير الاختبارات المقننة ومراقبة أداء الطلبة والمدارس. هيئة التعليم العالي: الجهة المسؤولة عن إرشاد الطلبة حول الخيارات المهنية والوظيفية وخيارات فرص التعليم العالي في دولة قطر وخارجها، بالإضافة إلى إدارة برامج المنح والبعثات الدراسية. (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، 2020) أي أن المجلس الأعلى جاء عاكساً توجه التعليم نحو المستقبل، وأطلق الفوج الأول من المدارس المستقلة عام

أن تكون عليه الممارسة التعليمية في المدارس الحكومية القطرية، مما يساعد في رسم الطريق لمؤلفي الكتب المدرسية، ومصممي المواد التعليمية والاختبارات.

وقد سعت مبادرة إصلاح التعليم في قطر من خلال معايير المناهج إلى إرساء مهارات القرن الواحد والعشرين كالقدرة على التفكير النقدي المنهجي، والتفكير التحليلي، والتفكير المنطقي، وتنمية الرغبة في البحث، والقدرة على حل المشكلات، وممارسة العمل الإبداعي، إضافة إلى المهارات التقنية التي تعد الطلبة لخوض المنافسة الشرسية في أسواق العالم، كل تلك المهارات مما يعد الطلبة لتحقيق نتائج جيدة في اختبارات القبول الدولية في الجامعات العالمية، ولم تغفل معايير المناهج في تصميمها قيم دولة قطر الدينية والثقافية والاجتماعية، ويراعي إمكاناتها وإنجازاتها وحضارتها وطموحها. (هيئة التعليم بالمجلس الأعلى للتعليم، 2004).

### 3.3. المرحلة الثالثة 2016 - إلى الآن (الانتقال من الاستقلالية إلى الحكومية)

قام المجلس الأعلى للتعليم آنذاك بوضع الإطار العام للمنهج التعليمي الوطني لدولة قطر بالتعاون مع شركاء أكاديميين وتربويين من جامعة قطر، ومؤسسة قطر، والجهات المعنية بقطاع الأعمال، إذ شاركت نخبة مختارة من القطاعات كقطاع الاتصالات والبتترول والبنوك في وضع الإطار العام للمنهج التعليمي القطري، حيث يختص قطاع الأعمال بتحديد متطلبات سوق العمل والتخصصات المطلوبة فيه، والمواد والمهارات والمعارف التي يجب إدراجها في المناهج لتلبية احتياجات سوق العمل كإقتراح تدريس مقرر الأعمال Business لطلاب المرحلة الثانوية، أو دمج مهارات التعاون وحل المشكلات والتفكير الإبداعي، بالإضافة إلى مشاركة أطراف العملية التعليمية على مستوى المدارس وهم: المعلمون، والمنسقون، ونقصد بالمنسق هو المعلم الأول في القسم بالمدرسة ويكون قائدا لفريق المعلمين من خلال الإشراف على أدائهم وتطويره وتقييمه، إضافة إلى مهامه كمعلم، إضافة

إلى مشاركة منظمة اليونيسكو (المكتب الإقليمي في بيروت) ويأتي الإطار الوطني للمناهج كمرجع أساسي لجميع القرارات والإجراءات المتعلقة بتطوير المناهج، مقدما التوجيه والدعم لكل ما يتعلق بالتعليم والتعلم والتقييم، لأنه يحدد وجهة نظر واضحة لتطوير التعليم في قطر، كما تعتبر الإطار العام للمنهج التعليمي ترجمة عملية للوثائق المرجعية الرئيسة المؤثرة على جودة التعليم في قطر، كوثيقة رؤية قطر الوطنية 2030، التي صدرت عام 2008 وتسعى إلى تحويل قطر إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلا بعد جيل، وتوفير الرؤية إطارا عاما لإعداد الاستراتيجيات الوطنية والخطط التنفيذية. (الديوان الأميري القطري، 2020)، بالإضافة إلى وثيقة إستراتيجية التنمية الوطنية 2018، التي تتضمن إجراءات تحويل أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 إلى واقع ملموس، عبر وضع تصور عملي لتحقيق التوازن والتنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية لقطر في السنوات المقبلة (إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب في دولة قطر، 2020) وما يندرج تحتها من إستراتيجية قطاع التعليم والتدريب، إضافة إلى استفادة تلك الوثيقة من المرجعيات المعززة لاقتصاد المعرفة، والمعايير الدولية في مجال التربية والتعليم، والإفادة من أحدث الاكتشافات العلمية حول تعلم الطلبة وفق مراحلهم العمرية المختلفة، آخذا بعين الاعتبار كفاءات ومهارات القرن الواحد والعشرين، وتعزيز مهارات التعلم المستمر مدى الحياة Life long Learning ، والتي تقصد بها وثيقة المعايير: كل ما يؤديه الفرد في حياته من أنشطة تعليمية، تؤدي إلى تحسين ونماء معارفه، ومهاراته، وخبراته، اللازمة للتمكن من الإنجاز بإتقان، لدواع شخصية واجتماعية ومهنية، مع أولوية المحافظة على القيم الإسلامية والثقافة القطرية. (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، 2016).

وقد شهدت المرحلة الثالثة في إصلاح التعليم التغيير في أمرين:

الأمر الأول: إلغاء نظام (المدارس المستقلة) والعودة إلى النظام الحكومي، ونعزو عودة النظام الحكومي في التعليم بديلاً عن نظام المدارس المستقلة إلى أسباب كثيرة، أهمها:

- ضرورة تفعيل عنصر الرقابة والمحاسبة عبر الإشراف الحكومي المباشر على الجوانب الإدارية والمادية والتمويلية وتقنين تعيين الموظفين (الكادر الإداري والأكاديمي) في المدارس، وتنظيم العمل على أولويات إستراتيجية قطاع التعليم والتطوير، المنبثقة من إستراتيجية التنمية الوطنية.
- تدارك للسلبات التي نشأت عن حادثة تجربة المدارس المستقلة وتطبيقها، حيث نالت اهتماماً واسعاً على مستوى المجتمع والإعلام والصحافة المحلية.

- تفاوت أداء المدارس أكاديمياً وإدارياً، وعدم مصداقية بعض المدارس التي قد تلجأ إلى طرق غير مهنية لرفع نتائج طلابها لتحقيق مؤشرات عالية على مستوى مدارس قطر، مما يستدعي وجود جهة رقابية عليا أكثر سلطة لتلافي تلك التجاوزات التي أثرت سلبيتها إلى جوهر التعليم ومخرجاته. وتقترب هذه الأسباب إلى حد كبير مع أسباب التحول عن الاستقلالية في السياق الأمريكي (مؤلفين، 2016).

الأمر الثاني: تبني توجه يستند على الكفايات التعليمية الأساسية Competency/ Competence - وهي مزيج من المعارف والمهارات والاتجاهات التي تُستخدم في سياق محدد (التعلم، العمل، التطور الشخصية أو المهني) (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، 2016) وتشكل منظمات منهجية تتناولها المواد الدراسية ضمن سياقاتها ومحتوياتها، وتلك الكفايات هي: (كفاية التفكير الإبداعي والتفكير الناقد، الكفاية اللغوية، الكفاية العددية، التواصل، كفاية التعاون والمشاركة، كفاية التقصي والبحث، وكفاية حل المشكلات)، بحيث تتكامل المواد الدراسية لتحقيق تلك الكفايات من خلال محتوى الكتاب المدرسي، بالإضافة إلى أنشطة التعلم غير الصفية، من أمثلة تحقيق الكفايات عبر التكامل بين المواد الدراسية: كأن يُكلف الطالب في مادة العلوم مع زملائه (كفاية

التعاون والمشاركة) بإعداد عرض تقديمي حول موضوع ما (كفاية التقصي والبحث)، ثم يطلب منه إعداد العرض وكتابته وعرضه شفويًا أمام زملائه بلغة سليمة (كفاية لغوية) مبينا وجهة نظره فيما بحث، وعرض أفكار جديدة حوله (كفاية التفكير الناقد وكفاية حل المشكلات) أي أن الطالب من خلال نشاط تعليمي متكامل يمكنه أن يحقق أكثر من كفاية، وما يميز الكفايات التعليمية من وجهة نظر الباحثة أنها تدرّب الطالب على تحمل المسؤولية والتعاون مع الأقران، واحترام وجهات نظرهم، وتسهم بشكل غير مباشر في تقويم السلوك ودعم الخلق القويم لدى الطلاب.

ونرى أن التغيير والإصلاح مازال مستمرا في مجال التعليم في قطر متخذاً إجراءات صغيرة لكنها فاعلة ومؤثرة، كتحديث وثائق معايير مناهج لمواد الدراسية عام 2018، وتنقيح الكتب المدرسية سنوياً وفق ما يُقدم من تغذية راجعة من الميدان التعليمي القطري.

#### 4. خاتمة:

من خلال قراءة مراحل حركة إصلاح التعليم التي مرت بها قطر في الفترة ما بين (1998 - الآن) تستقرى الباحثة التالي:

- تأثير توجهات القيادة العليا للدولة على حركة إصلاح التعليم، حيث جاءت إصلاحات التعليم معينة على تحقيق إستراتيجيات التنمية والتطوير، لتواكب متطلبات سوق العمل.
- فكرة إصلاح التعليم وتحديد مبدأها تعكس الوعي بأهمية بناء عقل الإنسان وشخصيته، وتأهيله ليكون فاعلاً ومؤثراً في وطنه ومجتمعه، فالشعوب المتحضرة تحرص على تطور الإنسان ونهضته بالعلم أولاً.
- الاستفادة من التجارب الجديدة في مجال التعليم، إلا أنها لم تحظ بدراسة جدوى متأنية حول التجربة، خاصة وأن ما يمكن أن يُطبق وينجح من أفكار في مجتمع مليوني واسع المساحة متعدد الولايات، قد لا ينجح في دولة عربية تتسم بمساحة محدودة، وثقافة مجتمعية وقيمية مختلفة.

- بوعناني، مصطفى؛ زغبوش، بنعيسى (2015)، مقدمة في المعرفة والتربية والثقافة، مجلة أبحاث معرفية، مختبر العلوم المعرفية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ص11.

- التونسي، عباس؛ محمد، يحيى؛ زبار، هناء (2012)، واقع اللغة العربية في المدارس القطرية ما بين (2008-2012)، الصندوق القطري لرعاية الأبحاث، الدوحة، ص27.

- المهدهودي، إدريس (2014)، مقال: تطوير المناهج والمعايير التربوية، موقع تعليم الدراسات الاجتماعية، <https://kenanaonline.com/dredrees>

- محمود، شوقي حستاني (2009)، تطوير المناهج، رؤية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1، القاهرة، ص65.

- معجم الدوحة التاريخية (2023)، <https://www.dohadictionary.org/dictionary/%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD>

- مؤلفين، مجموعة (2016)، بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1.

- مؤلفين، مجموعة (2016)، مقال: إدارة التغيير التربوي، مجلة مستقبلات تربوية، المركز العربي للبحوث التربوية، الكويت، العدد7.

- هيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم (2004)،

- وثيقة معايير اللغة العربية (2004)، الطبعة الأولى، مطابع علي بن علي، الدوحة.

- وثيقة معايير اللغة العربية (2018)، الطبعة الثانية، مطابع علي بن علي، الدوحة.

- مواقع إلكترونية:

- موقع سيدات قطر Qatari-Women (2019) مقابلة مع حصة عبدالله مديرة مجمع البيان التربوي، 27 نوفمبر، <https://womenofqatar.com/ar/2019/11/27/hessa-abdullah-al-abdullah>

- موقع مؤسسة قطر، من نحن، <https://www.qf.org.qa/ar/about> Qatar Foundation

- موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي في قطر، هيئة التقييم، (2014)، <https://hukoomi.gov.qa/ar/service/international-exams-in-qatar>

- التغيير الإداري كان يسير جنباً إلى جنب مع الإصلاح التعليمي؛ حيث تحولت وزارة التعليم إلى مجلس أعلى للتعليم، وتفرعت الهيئات وتنوعت التخصصات، مما سبب نوعاً من الإرباك لكل من يعمل في مجال التعليم، وقد استغرق التنسيق بين الهيئتين وقتاً ليس بالقصير لتحقيق التآلف والانسجام بينهما خاصة بعد العام 2016.

- في خضم الإصلاحات لم تغفل حركة إصلاح التعليم في قطر تعزيز الهوية الوطنية القطرية والعربية والإسلامية، والجانب القيمي والتربوي والأخلاقي حيث حرصت على تعزيز ذلك من خلال الكتب المدرسية والأنشطة غير الصفية والمشاركة المجتمعية.

- انعكاس حركة إصلاح التعليم في قطر على إستراتيجيات التعليم، وتوظيف التكنولوجيا، وإعادة النظر في تصميم محتوى الكتب المدرسية.

- عدم إغفال دور المعلم - منذ المرحلة الأولى من مراحل إصلاح التعليم - باعتباره المنفذ الأول والأهم لعملية الإصلاح - حيث خضع المعلمون إلى ورش تدريبية متخصصة تعينهم على فهم المتطلبات الحديثة بما تشمله من مصطلحات مسميات، وما تقوم عليه من قيم ومبادئ وأهداف.

## 5. قائمة المراجع:

- Rostom, Ahmed Mohamed, Assessing the Equity and Equality of Distribution of Public Pre-University Education Opportunities in Egypt (June 9, 2010). Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1977489> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1977489>

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، للبيان وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط3- ١٤١٤ هـ.

- بدوي، أحمد زكي (1982)، معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية (عربي، فرنسي)، مكتبة لبنان، بيروت، ص289.